جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
Al-Wefaq National Islamic Society

تقرير دائرة الحريات وحقوق الإنسان بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية
بشأن قمع السلطات للإعلاميين وحرية تبادل المعلومات

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة – ٣ مايو ٢٠١٢
منذ ١٤ فبراير ٢٠١١ وخلال فترة عمل لجنة تقصي الحقائق - حتى أكتوبر ٢٠١١

١ ــ هذا التقرير:

يتناول التقرير أبرز الانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون والصحافيون والمدونون والمصورون بسبب نشاطهم في نقل الأحداث الأخيرة بطريقة ما أو لمشاركتهم بصفتهم هذه في الحراك السياسي في الأحداث الأخيرة للتعبير عن موقفهم المناهض لسياسات السلطات بوصفهم شريحة ذات تأثير في تحريك الساحة المحلية أو جلب اهتمام وسائل الإعلام العالمية بالتحرك السياسي في البحرين، وقد تمّ توثيق هذه الانتهاكات عبر الرصد الميداني الذي قام به فريق رصد الانتهاكات في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ، ويستند التقرير على الإفادات التي قدّمها عشرات الإعلاميين والصحافيين والمدونين إلى فريق العمل، بالإضافة إلى المعلومات التي وردت في بيانات المنظمات الدولية المعنية بالصحافيين وفي مقدمتها "لجنة حماية الصحفيين"، و "مراسلون بلا حدود"، ويضاف إلى ذلك تقارير المنظمات الحقوقية التي رصدت انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

وهذه انتهاكات تشكل إخلالاً بواجبات السلطات في مملكة البحرين للمعايير الدولية المقررة بشأن حق الإنسان في اعتناق الآراء والتعبير عنها، والمقررة بشكل أساسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة التاسعة عشر منه و التي تنص على ((**لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.**))، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (١٩) التي تنص على ((**لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.**))، الإعلان العالمي بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب لعام ١٩٧٨ الذي ينص في البند (٢) منه على أنه ((**يجب ضمان حصول الجمهور علي المعلومات عن طريق تنوع مصادر ووسائل الإعلام المهيأة له، مما يتيح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية في الأحداث. ولهذا الغرض يجب أن يتمتع الصحفيون بحرية الإعلام وأن تتوافر لديهم أكبر التسهيلات الممكنة للحصول علي المعلومات. وكذلك ينبغي أن تستجيب وسائل الإعلام لاهتمامات الشعوب والأفراد، مهيئة بذلك مشاركة الجمهور في تشكيل الإعلام**)).

مع التأكيد على ما عبر عنه الاستاذ الدكتور محمود السيد شريف بسيوني رئيس اللجنة في المؤتمر الصحفي الذي عقده في بداية تدشين عمل اللجنة بصفته رئيساً للجنة ، من أن المعيار المستخدم لتحديد وقوع الانتهاكات هو المعايير الحقوقية الدولية، مما يتوجب عدم الأخذ بعين الاعتبار بوجود نصوص محلية تجرم بعض السلوكيات الخاصة بالتعبير عن الآراء، بنحو يخالف حق الإنسان في التعبير عن رأيه المقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية.

٢ ــ تصدير:

قامت سلطات البحرين بشن حملة لقمع الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ٢٠١١/٢/١٤م وأستمر هذا القمع لأيام ثم توقف لما يقرب الشهر لتعود السلطات في ٢٠١١/٣/١٣ لتطلق حملة قمع عنيفة وواسعة لهذه الاحتجاجات بهدف إنهائها، وكانت أحد أدوات هذا القمع هي شن حملة ترهيب واسعة ومكثفة منذ السادس عشر من مارس ٢٠١١ ضدّ كل الأنشطة والممارسات الإعلامية المؤيّدة للاحتجاجات الشعبية ومطالب التحوّل للديمقراطية، وبدأت تلك الحملة الترهيبية ببث برامج تلفزيونية وإذاعية ونشر تقارير واستطلاعات وتحقيقات في الصحف المحليّة ضدّ كل المشاركين في الاحتجاجات الشعبية ومؤيديهم أو المتعاطفين معهم، وتبني خطاب مبني على التعاطي مع كل أولئك المشاركين والمتعاطفين بوصفهم "عملاء لدول أخرى ، خائنون لوطنهم ، مجرمون وقتلة".

وشرعت تلك الأجهزة على ضوء ذلك باستهداف كل وسائل الإعلام التي لا تتواءم مع النظرة الأحادية والاستعدائية التي سعت لفرضها وتعميمها، بدءاً من الصحيفة المستقلّة الوحيدة بإحالة رئيس ومدير تحريرها ورئيس الأخبار المحليّة فيها للقضاء وإغلاقها واشتراط عودة صدورها بإقالة رئيس تحريرها، (جريدة الوسط) مروراً باستهداف أصحاب المواقع والمنتديات الإلكترونية المحليّة والمدونين والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي وإصدار مذكرات اعتقال ضدّهم واعتقال وتعذيب آخرين، وليس انتهاءً بتجنيد العشرات من منتسبي أمن الدولة أو إعلاميين ونشطاء يساندون النظام في شن حملة ضدّ شخوص إعلامية وصحافية عبر المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي تستهدف التشهير بهم وتوجيه أقذع النعوت والصفات، الأمر الذي انتهى باستدعاء واعتقال الكثير منهم .

كما عمدت أجهزة الأمن إلى استهداف المصورّين المحترفين، والمصوّرين الهواة ممّن كانت كاميراتهم توثّق بالصورة أو بالصوت والصورة الأحداث التي جرت خلال فبراير ومارس ٢٠١١، وحصدت تلك الاعتقالات ما يقرب من (٢٠) مصوراً محترفاً ضمن جمعية التصوير الضوئي، وعشرات من الهواة المصوّرين، ولم تستثني تلك الملاحقات مصوّري ومراسلي وكالات الأنباء الأجنبية.

الشهيد زكريا راشد العشيري هو أحد المشرفين والقائمين على منتدى إلكتروني خاص بقريته (قرية الدير) وعنوانه "الدير نت"، وكان العشيري أحد الداعمين للحراك السلمي الذي انطلق في الرابع عشر من فبراير ٢٠١١م وطالب بإصلاحات جذرية في النظام السياسي تقود إلى تحوّل ديمقراطي حقيقي، وكتب عدّة مقالات مؤيّدة لحركة الاحتجاج في منتدى الدير وفي صحيفة الوسط البحرينية وصحيفة القدس العربي التي تصدر في لندن بالإضافة إلى مواقع إلكترونية أخرى.

في التاسع من أبريل ٢٠١١ نشر المركز الإعلامي لوزارة الداخلية البحرينية على موقعه الإلكتروني خبراً مفاده "وفاة المدعو زكريا راشد، البالغ من العمر ٤٠ سنة والموقوف بتهمة التحريض على كراهية الحكم ونشر أخبار كاذبة والدعوة إلى الطائفية وقلب نظام الحكم من خلال المنتديات، وسبب وفاته يعود إلى إصابته بمرض السكلر"، وهذا الخبر كان المعلومة الأولى التي تحصل عليها عائلة زكريا راشد العشيري عن وضعه منذ اعتقاله على اثر اقتحام منزله دون إبراز أي إذن قضائي لاعتقاله والتعرض له بالضرب المبرح في فجر يوم ٢٠١١/٤/٣، إذ أن عائلته فشلت على مدى ٧ أيّام في الحصول على أيّة معلومات بشأنه رغم الزيارات المتكرّرة لمراكز الشرطة ومبنى إدارة التحقيقات الجنائية بمنطقة العدلية الذي تبين لاحقاً أنه كان موجوداً فيه لأكثر من يومين.

تسلمت الأسرة جثة الشهيد زكريا راشد العشيري وتفاجئت بان مظهر الجثة يناقض ما جاء في رواية وزارة الداخلية تماماً، إذ وجدت في جثة الشهيد أثار لجروح متفرقة وندب في مناطق جسمه وتكتلات دموية واسعة وواضحة في منطقة الأنف توحي بوجود كسر، وفي الرأس وتحت الأذن والكتف والرسغ، وهي علامات من غير الطبيعي والمعتاد وجودها في حالة الوفاة الطبيعية ولا تنسجم مع أسباب الوفاة التي ذكرها بيان الداخلية بشأن وفاة الشهيد وشهادة الوفاة، وقد حصلت الجمعية على شهادات توضح بان الشهيد قد تعرض لتعذيب قاسي منذ اعتقاله وأن هذا التعذيب اشتد بعد نقله لسجن الحوض الجاف، وأنه قد يكون توفي مختنق بعد محاولة رجال الأمن إسكاته عن الاعتراض بالصراخ الذي كان يردده وهو يتعرض للضرب المبرح في أحدى وجبات التعذيب.

اعتقل مع الشهيد زكريا راشد العشيري في ذات الليلة شخصينهما أحمد ومرتضى من قريته وكان الجامع ما بينهم وبين الشهيد هو أنهم كانوا يتولون إدارة المنتدى الإلكتروني لقرية الدير، وقد دار التحقيق معهم ومع الشهيد بشأن هذا المنتدى، وقد بقوا معتقلين حتى منصف شهر يوليو ٢٠١١. ((**وثقت جمعية الوفاق حالة الشهيد بشكل تفصيلي ضمن حالات الإعدام التعسفي بموجب تقريرها رقم ١/ش المرفق بطي خطابها رقم BICI/D010/045 المؤرخ ٢٠١١/٩/١١**)).

لم يكن العشيري الوحيد ممّن تمّ استهدافهم من قبل الأجهزة الأمنية بسبب نشاطهم "الإعلامي" أبّان الاحتجاجات الشعبية، حيث تم ملاحقة المئات من الكتّاب والصحافيين والناشرين والمصوّرين والمدونين في المنتديات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، واقتيادهم إلى مراكز الشرطة، وتعريضهم إلى سوء معاملة وتعذيب وانتزاع إفادات واعترافات بالإكراه منهم، وتقديم بعضهم لمحاكم السلامة الوطنية، كما تم فصل عشرات الصحافيين والإعلاميين من وسائل الإعلام المحليّة أو من الهيئات والوزارات التي يعملون فيها، وشملت الملاحقة كل من تشتبه أجهزة الأمن بضلوعه في أي نشاط "إعلامي" داعم للاحتجاجات الشعبية، وكل "إعلامي" أو "مدوّن" تعاطف مع بعض المطالب التي رفعها المحتجون، أو أبدى وجهة نظر مخالفة للسلطة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان أو طريقة تعاطي الأجهزة الحكومية مع المطالب الديمقراطية، بل شملت في بعض الأحيان مَنْ بَقِيَ في موقف الحياد.

لقد حصدت تلك الممارسات العقابية إستشهاد المدوّن زكريا العشيري، كما حصدت والناشر وأحد مؤسسي صحيفة الوسط عبدالكريم فخراوي تحت التعذيب ((**وثقت جمعية الوفاق حالة الشهيد بشكل تفصيلي ضمن**

حالات الإعدام التعسفي بموجب تقريرها رقم ٣/ش المرفق بطي خطابها رقم BICI/D010/045 المؤرخ ٢٠١١/٩/١١.))، واستدعاء واعتقال ما يقرب من (٥٣) صحافياً ومصوراً ومدوناً إلكترونياً بسبب نشاطهم الإعلامي، بالإضافة إلى فصل ما يقرب من (٦٨) آخرين من وظائفهم في وسائل الإعلام المحلية لأسباب تتعلق بنشاطهم الإعلامي أو بسبب الاستهداف المذهبي.

بالإضافة إلى استهداف مئات المواطنين في نقاط التفتيش وسرقة هواتفهم أو وسائط التواصل الاجتماعي التي يستخدمونها وتعريضهم لسوء المعاملة والإهانات والاعتداء بالضرب والشتم بسبب الصور أو المشاركات الإعلامية التي تم العثور عليها أثناء تفتيشهم.

٣ ـ استهداف الصورة: محو الحقائق:

شكلت الصورة ومقاطع الفيديو الوسيلة الأولى لتوثيق انتهاكات السلطة ضد الناس، ونقلت للمتابعين في الداخل والخارج الأحداث الجارية في البحرين كما هي، ولذلك كانت مصدر إزعاج دائم للسلطات إذ بوجودها لم يكن من السهل نفي ما يقع أو فبركت وقائع لا وجود لها، فسعت لاستهداف المصورين، إما بالاعتداء على المصورين أثناء قيامهم بالتصوير، أو بملاحقتهم أمنياً وتعذيبهم بغية ترهيبهم، ومحاكمتهم أمام محكمة السلامة بتهم تتصل بهذه الصورة.

كانت الاحتجاجات في أوّجها في الثالث عشر من مارس ٢٠١١ بين المتظاهرين الذي اعتصموا أمام المرفأ المالي ، وقوّات الأمن التي كانت تفضّ اعتصامهم بالقوّة، حينها كان مصوّر صحيفة الوطن المعروفة بميولها للسلطة والمهاجمة للحراك السياسي المناهض للسلطة، عبدالله حسن "وبأمر من إدارة التحرير بالصحيفة"، يقوم بتصوير المناوشات بين قوات الأمن والمتظاهرين، ليتفاجأ بسيارة تابعة للأمن تصطدم بالسيارة التي كان يقف عليها، أصيب على إثرها حسن برضوض وكسر في الرجل استلزم بقاءه في المستشفى عدّة أيام وإجراء عملية طبيّة.

في الثاني عشر من أبريل ٢٠١١ تم تسريح حسن عبدالله من الصحيفة بدون سبب، وفي الرابع عشر من الشهر ذاته تم استدعاءه إلى مركز الرفاع للشرطة، وبعد تعصيب عينيه وربط يديه للخلف، تعرّض للتعذيب بالضرب المصحوب بالشتم والاهانات ووصمه بالخائن، وبعد يومين أُخذ إلى مبنى الصحيفة حيث تم مصادرة كل الصور التي كان محفوظة في جهاز الكمبيوتر الخاص به.

خلال التحقيق، تم اتهام حسن عبدالله بأنه كان يرسل الصور التي كان يلتقطها للخارج ، بإرسال الصور التي كان يلتقطها للخارج، وكان المطلوب منه تسليم جلّ الصور التي التقطها للأحداث التي شهدتها البلاد في فبراير ومارس٢٠١١ ، فتلك الصور لم تعد تتناسب مع الرواية الرسمية التي صوّرت المظاهرات والاعتصامات في البحرين بوصفها أعمال تخريب وقتل، وأفراد أجهزة الأمن بوصفهم ضحايا، فيما الأطباء عصابات تخزّن الأسلحة في المستشفيات لاستخدامها للإطاحة بالنظام، والجرحى ممثّلون بارعون.

تكشف تلك الصور التي التقطها حسن عبدالله وآلاف المصوّرين من الهواة والمحترفين عن حقائق لا تحتمل التأويل، راية البلاد التي كان المتظاهرون يحملونها في اليد الأولى، فيما اليد الأخرى ترفع زهوراً أو شعارات ومطالب التحوّل الديمقراطي المنشود. كما تكشف ممارسات أفراد أجهزة الأمن ضدّ أولئك المتظاهرين، والاستخدام المفرط في القوّة والذي أدّى إلى إزهاق أرواح العشرات وإصابة الآلاف بإصابات متفاوتة بين الحرجة والبسيطة والمتوسطة، ولم تستثنِ تلك الإصابات أطفالا و شيوخاً أو نساءً.

لقد عمدت أجهزة الأمن إلى ملاحقة المصّورين، سواء أكانوا هواةً أو محترفين، وسواء أكانوا في وسائل إعلام رسمية أو غير رسمية، محلية أو أجنبية، وكان الهدف الرئيسي مصادرة أكبر عدد ممكن من الصور ومقاطع الفيديو التي بحوزة أولئك المصوّرين، والقيام بعمليات انتقام شرسة من أولئك الذين تدفقت صورهم على العالم الخارجي عبر وسائط الإعلام المختلفة، لتعكس حقيقة ما كان يجري على الأرض من حقائق، فكان لابدّ – حسب تقديرات السلطة -من خلق جدار خوف وردع ضدّ أية نشاطات تهدف إلى تصوير وتوثيق ما كانت تمارسه أجهزة الأمن أبّان تنفيذ قانون السلامة الوطنية من انتهاكات فاضحة ضدّ حقوق الإنسان في البحرين.

رئيس جمعية التصوير الضوئي، والحائز على ١٣ جائزة دولية في مجال التصوير "محمد الشيخ"، هو أحد من تمّ استهدافهم بالاعتقال التعسفي، وبالإضافة إلى الشيخ، تم اعتقال واحتجاز ما يقرب من ١٨ عضو في جمعية التصوير الضوئي بينهم طفلة -وفقاً للمعايير الدولية -اعتقلت من صفّها الدراسي في مدرسة النور الثانوية للبنات وهي "زينب الستراوي، ١٧ سنة" ومصادرة معدات التصوير التي يملكونها وأدوات الحفظ وأجهزة الكمبيوتر، كما تمّ تسريح بعضهم من الوظائف التي كانوا يعملون فيها، وفيما تمّ الإفراج عن بعضهم، لا يزال آخرون يقبعون في السجن، كالمصوّر المحترف حسن سلمان معتوق الذي اعتقل بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١١م وقُدّم بتهمة فبركة صور جرحى التظاهرات الشعبية، وحُكم عليه بالسجن لمّدة ٣ سنوات.

كما تعرّض مصوّرون آخرون إلى عمليات اعتداء من قبل رجال الأمن بملابس مدنية، حيث تم الاعتداء بالضرب المبرح على مصوّر صحيفة الوسط محمد المخرّق أبّان تغطيته لقيام قوّات الأمن لفض اعتصام المتظاهرين أمام المرفأ المالي في الرابع عشر من مارس ٢٠١١ وتحطيم كاميرته وهاتفه النقّال، وأدّى الاعتداء عليه إلى كسر يده اليسرى وجروح وكدمات مختلفة في جسمه، فيما احتجز في ١١ مارس ٢٠٠١م مراسل وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) الصحغب والمصور مازن مهدي بينما كان يلتقط صور لمدنيين كانوا يحطّمون المحلاّت التجارية في الرفاع.

ولم تتورّع قوات الأمن بإطلاق النار على مصوّرين هواة كانوا يوثّقون الانتهاكات التي كانت تقوم بها تلك القوّات، مثل المصور الهاوي (ع. ي) الذي يقوم بالتصوير لغرض إنزال صوره على منتديات الكترونية محلية، فهو أصيب بالرصاص الانشطاري (الشوزن) في مقدمة جسده في يوم ٢٠١١/٣/١٥ أثناء أحداث الهجوم القمعي الذي تعرضت له قرى جزيرة سترة في ذلك اليوم، إذ كان في موقع مواجه للقوات قرب أحدى مداخل الجزيرة ويقوم بتصوير هجوم القوات وهو يرتدي السترة المميزة للمصورين، فتفاجئ بتقدم بعض الجنود باتجاهه وإطلاقهم النار عليه وهو في وضعية التصوير وملاحقته، وقد استدعي لاحقاً للتحقيق معه وتعرض للتعذيب وكان يشير رجال الأمن له في مركز التحقيق بعبارات تشير إلى دوره في تصوير الاحتجاجات، إذ كان ينادي عليه بـ "أبوا الكاميرا" بدلاً من أسمه.

وكذلك يعتقد بأن الشهيد جعفر محمد عبدعلي الذي سقط يوم ٢٠١١/٣/١٦ أثناء هجوم القوات على دوار اللؤلؤة لفض الاعتصام الذي كان قائماً هناك، كان واحد ممن استهدفوا كونه مصور هاوي وكان يقوم بالتصوير وقت استهدافه برصاصة حية، إذ وجد الشهود بجانبه عند نقله كاميرته ملقاة على الأرض، واخترقت الرصاصة يديه ثم دخلت من تحت أبطه لصدره حتى استقرت في قلبه. ((**وثقت جمعية الوفاق حالة الشهيد بشكل تفصيلي ضمن حالات الإعدام التعسفي بموجب تقريرها رقم ١٤/ش المرفق بطي خطابها رقم BICI/D019/062 المؤرخ ٢٠١١/٩/٢٧**)).

فيما كانت "نقاط التفتيش" التي انتشرت في شوارع رئيسية ومداخل بعض المناطق تستجوب المواطنين وتفتّش هواتفهم النقالة بحثاً عن صور أو مقاطع فيديو للاحتجاجات، وتعرّض مئات المواطنين إلى الاعتداء بالضرب أو الاعتقال بسبب وجود صور أو مقاطع ذات صلة بالاحتجاجات الشعبية، فيما تمّ مصادرة مئات الهواتف النقالة من أصحابها في تلك النقاط.

لقد شكّلت الصور التي كان النشاط الإلكترونيون والمدونون والمصوّرون المحترفون والهواة والمواطنون لكثير من جوانب الاحتجاجات الشعبية وأساليب القمع التي انتهجتها أجهزة الأمن تحدياً رئيسياً أمام السلطة التي كانت تزوّر الحقائق الميدانية وتشوّه الحراك السلمي بفبركات وتلفيقات دحضتها تلك الصور، ولذلك سارعت تلك الأجهزة بالانقضاض على كل مصادر الصور بهدف مصادرتها ومحوها، وبالتالي محو الحقائق الميدانية وطمسها.

كما عمدت إلى الانتقام من جل المصوّرين، عبر الاعتقال التعسفي، والهجوم على منازل بعض المصوّرين، وتعريضهم إلى معاملة سيئة عبر توجيه الإهانات والشتائم والتعذيب الجسدي، أو الفصل من أعمالهم وتهديدهم بعدم القيام بأية محاولات لتصوير أية احتجاجات مستقبلية. ((**مرفق ملحق رقم ٣ يتضمن قائمة بأسماء بعض المصوّرين والانتهاكات التي تعرّضوا لها**)).

٤ ـ ملاحقة الإعلام الخارجي: الإمعان في التعتيم:

(في ضوء غياب أي دور للإعلام المحلي مع سيطرت السلطات على التلفزيون الوحيد الذي يبث من داخل البحرين، ومسايرة ٦ صحف من أصل ٥ صحف ناطقة باللغة العربية وصحيفتين ناطقتين باللغة الانجليزية في البحرين للموقف الرسمي)، والمشاركة بقوة في الحملة الإعلامية المضادة للأحداث والمشوهة لها، لعب الإعلام الخارجي الدور الأساس في تقديم تغطية منصفة عن الأحداث وكشف ما ترتكبه السلطة من انتهاكات لحقوق الإنسان، وَمَّثل المنفذ الأساسي للمعارضة لنقل وجهة نظرها وموقفا مما يقع، وأزداد هذا الدور محوريةً بعد الحملة القمعية التي أطلقتها السلطة في ٢٠١١/٣/١٣، وعلى الأخص مع لجوء السلطة لمعاقبة صحيفة الوسط التي كانت الصحفية المحلية الوحيدة التي تنقل الأحداث بعيون مستقلة لا تتفق مع توجهات السلطات، من خلال إحالة رئيس تحريرها وعدد من كبار صحفيها للمحاكمة الجنائية بتهم تتصل بما نشر في الصحيفة، وصدور قرار بوقف صدورها في نهاية شهر مارس ٢٠١١ ومن ثم السماح لها بالعودة للصدور بعد إجبار مجلس إدارتها على اتخاذ قرار بعزل رئيس تحريرها والامتناع عن تغطية الأحداث.

وقد انتبهت السلطة للدور الذي يلعبه مراسلي الإعلام الخارجي من الصحفيين والإعلاميين البحرينيين أو الأجانب المتواجدين داخل البحرين، في خلق هذه التغطية النشيطة التي أبقت عيون العالم الخارجي على ما يجري في البحرين وأحرجت السلطة في كثير من الأحيان، فبدأت تتوجه للتضييق عليهم ومعاقبتهم.

وكجزء من حملة الانتقام ضدّ أولئك المراسلين، استهدفت أجهزة الأمن مراسلي بعض الوكالات والقنوات الأجنبية من ذوي الجنسية البحرينية، حيث استدعت كل من مراسلة قناة "فرانس ٢٤" وإذاعة مونتيكارلو الصحفية الاستاذة نزيهة سعيد، ومراسل وكالة الأنباء الألمانية الصحفي والمصور الاستاذ مازن مهدي، وتعرّضا لمعاملة سيئة جداً وضرب مبرح، وتعرّض مهدي إلى تعذيب بالصعقات الكهربائية.

الصحفية نزيهة سعيد، مراسلة قناة "فرانس ٢٤" وإذاعة "مونتيكارلو"، هي واحدة ممن تعرضت للتعذيب السلطة بأدوات قمعها بسبب دورها ونشاطها في تغطية الأحداث واستمرار تغطية القناة والإذاعة التي تعمل لهما في تغطية الأحداث والانتهاكات التي ترتكب بشكل مؤذي للسلطات ومخرب لحملتها الإعلامية المضادة، إذ تم استدعاؤها في ٢٢ مايو ٢٠١١ إلى مركز شرطة الرفاع، ومكثت هناك ١٢ ساعة للتحقيق والتعذيب.

ووفقاً لما افادت به فإنها قد استقبلت في مركز الشرطة بوضع كيس قماشي أسود على رأسها، وأُدخلت على محققات من الشرطة النسائية. بدأ التحقيق حول ما إذا كانت قد ذهبت إلى ميدان اللؤلؤة أبان فترة الاحتجاجات، فأجابت بالإيجاب كون طبيعة عملها كصحافية تتطلب ذلك، وفي الحال بدأت الصفعات القوية تنهال على وجهها.

استلّت إحدى الجلادات أنبوباً بلاستيكياً وبدأت بضربها في مختلف مناطق جسمها الذي أخذى يتلوى تحت الضربات لتسقط نزيهة أرضاً، وسرعان ما بدأت الجلادات برفسها، والاستهزاء منها ورميها بألفاظ بذيئة بعضها ذو طابع مذهبي "أنتم أبناء المتعة" في إشارة إلى زواج المتعة .(الزواج المنقطع)

سكبت إحدى الجلادات أثناء التعذيب سائلاً على وجهها أدّى إلى التهابات جلدية، كما تمّ جرّها من شعرها من غرفة التعذيب إلى دورة المياه.

الجريمة التي ارتكبتها هذه السيدة نزيهة وعرضتها لهذه المعاملة بتلك الأساليب السيئة والوحشية –بالنسبة للسلطة-هي تغطية احتجاجات التحوّل الديمقراطي التي شهدتها البلاد منذ منتصف فبراير ٢٠١١ ، حيث كانت سعيد في قلب الأحداث، وجريمتها الكبرى هي تحدثها عن جريمة قتل عمدي ارتكبها رجال قوات مكافحة الشغب، شاهدتها بعينيها يوم ١٧ فبراير ٢٠١١، إذ كانت بسبب تغطيتها للأحداث ف ذلك اليوم على مقربة من جندي وجه بندقيته لرأس رجل مسن يقف في مواجهته على بعد مترين تقريباً وفجره أمامها بشكل مفزع، فلم تكتم هذه الشهادة فأطلقتها على الأثير، وهو ما بقي في ذاكرة السلطة. ((**وثقت جمعية الوفاق حالة الشهيد عيسى عبدالحسن وشهادتها بشكل تفصيلي ضمن حالات الإعدام التعسفي بموجب تقريرها رقم ٥/ش المرفق بطي خطابها رقم BICI/D014/055 المؤرخ ٢٠١١/٩/٢٢**)).

لقد كان الصحفيين الأجانب من مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية والفضائيات والصحف الخارجية، مرآة الحراك الشعبي إلى العالمالخارجي ، ومنذ اليوم الأوّل لوصول المحتجّين إلى دوار اللؤلؤة، تدفق المراسلون والإعلاميون من مختلف وسائل الإعلام الأجنبية على البحرين لتغطية وقائع الاحتجاجات التي كانت تشهدها البلاد.
وقبل انطلاق الحراك الديمقراطي في الرابع عشر من فبراير ٢٠١١م وما بعده أحجمت السلطة –وكإجراء احترازي- عن إعطاء تراخيص لدخول البحرين لعدّة صحافيين ومراسلي وكالات أنباء أجنبية، ومنعتهم من دخول البلاد، الأمر الذي اضطر بعض الصحافيين ومراسلين بعض الوكالات إلى التخفّي والدخول بتأشيرات سياحية، في حين لم ينجح آخرون.

واستمرّت السلطة في منع دخول الصحافيين ومراسلي وكالات الأنباء عقب نجاح المتظاهرين في الوصول إلى ميدان اللؤلؤة حيث بؤرة الحراك الديمقراطي، ومنعت السلطة في السابع عشر من فبراير ٢٠١١م مراسل قناة الجزيرة الإنجليزية بلال رانديري من دخول البلاد، وفي اليوم نفسه الصحافي الحر عمر شاتريوالا، وفي ٢١ من الشهر ذاته مراسلة قناة الجزيرة سورايا ليني، وفي وقت لاحق منعت مراسلين يتبعون القناة أيضاً من دخول البلاد وهم: مي ولش، جيمس وتشارلز.

وخلال فترة اعتصام المتظاهرين في دوار اللؤلؤة والمسيرات المختلفة التي شهدتها البلاد ما بين الرابع عشر من فبراير وحتى السادس عشر من مارس٢٠١١ ، كان الصحافيون ومراسلوا وكالات الأنباء الأجنبية ممّن نجحوا في دخول البلاد ينقلون حقيقة ما يجري في البحرين من حراك سلمي وحضاري إلى العالم الخارجي ، وكانت الصور ومقاطع الفيديو التي تبثها تلك الوكالات والتقارير الإخبارية تتناقض مع الروايات الرسمية التي بثتها السلطة عبر تلفزيونها وصحفها اليومية، الأمر الذي كشف التضليل الذي تمارسه تلك الوسائل الإعلامية الحكومية للعالم الخارجي ، وأفقدها مصداقيتها.

وقد شهدت وسائل الإعلام وبعض مراسلي وكالات الأنباء عملية فض الاعتصام الأولى في ميدان اللؤلؤة، وجرى ذلك في فجر السابع عشر من فبراير ٢٠١١م، حينها كان الميدان مكتظاً بمئات المعتصمين من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، بينما باغتت قوّات مكافحة الشغب المعتصمين والنائمين في الميدان وتعاملت معهم بوحشية الأمر الذي أدّى إلى استشهاد ٤ مواطنين فيما أصيب المئات بإصابات مختلفة ودخل بعضهم غرف "العناية المركّزة" بسبب إصاباتهم البليغة.

كان من بين المصابين مراسلة "سي بي اس نيوز" تولا فلاهو التي هوجمت من قبل شرطة مكافحة الشغب باستخدام الرصاص المطاطي، وتم تحطيم سيارتها[٢]، كما أصيب مراسل قناة "إي بي سي نيوز" ميغيل ماركيز الذي تعرّض للضرب على يد قوات الأمن بينما كان يتحدّث إلى القناة أثناء الهجوم على الميدان.

وبعد الهجوم الثاني الذي نفذته أجهزة الأمن على ميدان اللؤلؤة في السادس عشر من مارس٢٠١١ ، بادرت السلطة بطرد الصحافيين ومراسلي وكالات الأنباء، حيث شرعت في ذات اليوم بطرد مراسل "سي إن إن" محمد جمجوم، ومراسل "برس تي في" جوني ميلر، ولاحقاً مراسل وكالة أنباء "رويترز" فريدريك ريتشر في ١٠ مايو ٢٠١١م، ثم مراسل التايمز الإيرلندية فينيان كانينغهام في ١٩ يوليو ٢٠١١م.

كما عمدت السلطة إلى مضايقات واسعة ضدّ الصحافيين الأجانب ومراسلي وكالات الأنباء وتضييق الخناق ضدّ تحركاتهم في رصد الأحداث والانتهاكات التي كانت تمارسها أبّان إعلان حالة السلامة الوطنية "حالة الطوارئ"، ومنذ اليوم الأول من الهجوم على الميدان قامت أجهزة الأمن باحتجاز مراسل صحيفة "وول ستريت جورنال" أليكس ديلمار لمدّة ساعات ثمّ إطلاق سراحه.

وقامت السلطات باحتجاز مراسلة "سي إن إن" آمبر ليون في ٣٠ مارس ٢٠١١م مع طاقم عملها، وتم استجوابها ومسح اللقطات التي قام طاقمها بتصويرها لبعض الأحداث، فيما تم اعتقال كل من: مراسلة قناة "فرانس ٢٤"، ومراسل "الناشيونال" برادلي هوب في ٣ يوليو ٢٠١١م وتفتيشهما.

وخلال فترة وجيزة بعد تنفيذ حالة السلامة الوطنية "حالة الطوارئ"، اضطّر أغلب المراسلين إلى مغادرة البلاد بسبب المضايقات والمطاردات التي قامت بها أجهزة الأمن للإعلاميين، فيما قامت السلطة بطرد مراسلين آخرين.
لقد هدفت السلطة بتلك الإجراءات إلى فرض أجواء من التعتيم الإعلامي لما كانت تقوم بها أجهزة الأمن من انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان ضدّ المواطنين والمحتجين ، ومن حملة انتقام شرسة واستهداف للمواطنين على أساس انتمائهم المذهبي بالاعتقال التعسفي ومداهمة المنازل ودور العبادة وتخريبها وهدمها وتحطيم السيارات وسرقة المواطنين في منازلهم وفي نقاط التفتيش والمعاملة السيئة والوحشية.

ولم تكتف السلطة بذلك، بل عمدت إلى حملة استهداف أمني ضدّ كل الذين شاركوا بالإدلاء بآرائهم لأيّة وسيلة إعلامية خارجية أو وكالة أنباء أو قناة أو محطّة فضائية، وشرعت السلطات باعتقال أو استجواب عدد من الذين اتّصلوا خلال فترة الأحداث إلى القنوات الفضائية أو وكالات الأنباء.

النائب المستقيل من البرلمان على خلفية الاحتجاجات الشعبية، مطر مطر هو أحد أبرز النشطاء الذين تحدّثوا لوسائل إعلام خارجية أثناء فترة احتجاجات ميدان اللؤلؤة، وظهر مطر في العديد من الأفلام الوثائقية والتقارير الصحفية بصحبة مراسلي تلك الوكالات والقنوات معبراً عن رأيه المؤيّد للإصلاحات السياسية، الأمر الذي جعله هدفاً لأجهزة الأمن التي سارعت لاستهدافه بعد تطبيق حالة السلامة الوطنية. وقد عبر مراسل وكالة أنباء "رويترز" فريدريك ريتشر بعد اعتقال مطر بأنه كان من القلة التي بقيت توصل له الأخبار بعد حملة القمع التي أصابت كل من كان يصرح للصحافة الأجنبية بما يخالف وجهة نظر السلطة، وأنه يعتقد بانه قد يكون اعتقل بسبب ذلك.

إذ في الثاني من مايو ٢٠١١، بعد يوم واحد من بث لقاء له على قناة الجزيرة، تمّ ملاحقته في الطرقات هو وزوجته وإجباره النزول من سيارته في الشارع بواسطة رجال أمن ملثمين، وإجباره على الركوب معهم في سيارتهم تحت تهديد السلاح، وفي اليوم نفسه، قام عشرات من رجال أمن بمحاصرة منزل زميله النائب المستقيل جواد فيروز وألقوا القبض عليه.

بعد ٤٠ يوماً من الحبس الانفرادي لكليهما، تمكنا من الاتصال بأهلهما وأكثر من ٣ أشهر من الاعتقال، تم الإفراج عن النائبين في السابع من أغسطس ٢٠١١، إلاّ أنهما لا يزالا يحاكمان بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة في قناة العالم الإيرانية ومقابلات صحفية تهدف إلى ازدراء النظام والمشاركة في تجمهرات غير مصرحة والدعوة إلى تظاهرات في نفس الوقت".

السيد أحمد الوداعي، وهو شاب حديث التخرّج من إحدى الجامعات البريطانية، اعتقل في الحادي والعشرين من مارس ٢٠١١ بسبب ظهوره في قناة الجزيرة الإنجليزية مطلع مارس في ميدان اللؤلؤة في برنامج: البحرين الكفاح من أجل التغيير، وبعد إحالته للقضاء، حُكم عليه في الثالث والعشرين من مايو ٢٠١١ بسجن ٦ أشهر مع النفاذ بجريمة إذاعة أخبار كاذبة والتحريض على كراهية النظام وتشويه سمعة البحرين في الخارج.

أما طالب الغزال، وهو أستاذ في معهد البحرين للتدريب، اعتقل بسبب اتصاله لقناة العالم، ورغم أنه لم يصرّح باسمه خلال اتصالاته لقناة العالم، إلاّ أن الأجهزة الأمنية تعرّفت عليه من خلال عمليات التجسس على الاتصالات، وقامت قوّات أمن بالهجوم على منزل الغزال في الثامن عشر من أبريل بعد الواحدة فجراً واعتقاله، وتم ضربه وتعذيبه وإهانته وإجباره على توقيع إفادة تدينه، وأحيل للمحاكمة، كما فُصل عن عمله في المعهد.

كما تمّ اعتقال مجموعة من الأطباء بسبب تصريحات أدلوا بها لقنوات فضائية، منهم د.ندى ضيف، د. علي العكري، د. باسم ضيف، ود. غسان ضيف، وتم محاكمتهم على تهم متعدّدة منها "نشر أخبار كاذبة وشائعات تضرّ بالمصلحة العامّة".

ولم تستثنِ الملاحقات الأمنية للمتّصلين والمتحدّثين مع القنوات الخارجية البحرينيين في الخارج، فـ "إبراهيم المدهون" الذي برز في عدّة قنوات فضائية مؤيداً للإصلاح السياسي والاحتجاجات الشعبية، وكان يتحدّث حينها من محل إقامته في بيروت، تم مداهمة منزله واعتقال ١٠ أفراد من عائلته وأقربائه، ٤ منهم أبنائه، وهو يحاكم اليوم مع بعض أبناءه بتهمة إدارة مركز إعلامي سري في منزله لنقل الإخبار للخارج في شهر فبراير وبداية مارس ٢٠١١، كما أن أثنين من أبنائه حكم عليهم في ١٦ مايو ٢٠١١ من محكمة السلامة الوطنية ذات الطبيعة العسكرية بالسجن لمدّة ٢٠ عاماً بتهمة خطف شرطي، في الوقت الذي تملك أسرة المدهون شهود يؤكد بأنهما كان متواجدين في أماكن محددة في الوقت الذي تزعم السلطات بأن الاختطاف وقع أثناءه، وهو الأمر الذي يمنع أن يكونا قد اشتركا في هذه الواقعة إذ كانت فعلاً قد وقعت، ولدى أسرة المدهون شعور محق بان محاكمة أبناءها هي مجرد عقاب لوالدهم ودوره الإعلامي.

كما تم الحكم غيابياً على عباس عمران بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم في البلاد، وعمران لاجئ سياسي في بريطانيا ويظهر بشكل مستمر في وسائل الإعلام والمحطّات الفضائية معبراً عن آرائه المؤيّدة للتحوّل الديمقراطي في البلاد.

كما داهمت قوات الأمن منزل الطالب محمد خليل لطف الله الذي يدرس في إحدى جامعات نيوكاسل في ١٠ مايو ٢٠١١ وألقت القبض عليه، وكان لطف الله قد تحدّث في تقرير صحفي نشرته صحيفة نيويورك تايمز.

كما اعتقل رضا محمد جاسم، ٢٢ عاما، وهو طالب من البحرين من الدارسين في جامعة بونا - الهند، في ١٩ أبريل ٢٠١١ بعد عودته من الدراسة، وذلك على خلفية ظهوره في وسائل الإعلام.

لقد كان المطلوب من أجل إحكام التعتيم الإعلامي، منع أي مواطن من التواصل مع وسائل الإعلام الخارجية ومحطّات التلفزيون ووكالات الأنباء لإيصال ما كان يجري على الأرض من وقائع، وكان السبيل الوحيد أمام السلطة بعد أن شرعت بطرد مراسلي وكالات الأنباء والقنوات الفضائية والصحف الأجنبية، هو ممارسة أقصى درجات الترهيب والتخويف باستهداف أي شخص يظهر في تلك القنوات أو الوكالات معبراً عن رأيه السياسي المعارض، ولو كان ذلك بالاتصال الهاتفي كما حصل في حالة الغزال. ((**مرفق ملحق رقم ٢ يتضمن قائمة بأسماء بعض مراسلي وكالات الأنباء الأجنبية والقنوات والصحف الأجنبية والانتهاكات التي تعرّضوا لها**)).

٥ ـ معاقبة الصحفيين: الانتقام والاستهداف المذهبي:

حاول العديد من الصحفيين الاستفادة من أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١، للدفع في تشكيل واقع صحفي مختلف عن الواقع المشوه الذي كانت السلطة قد فرضته من خلال الرقابة الصارمة التي تفرضها على الصحافة أدوات العقاب المختلفة التي تملكها ضدهم سواء المالية من خلال حضورها القوي في ٦ من ٧ صحف يومية ناطقة باللغة العربية أو الانجليزية تصدر في البحرين يعمل فيها العدد الأكبر من الصحفيين البحرينيين، وما تملكه من نفوذ للتأثير على القرار الإداري لهذه الصحف بما يرتبط حتى بفصل أي صحفي، وسياستها التحريرية، فضلاً عن ذلك كان للصحفيين دور كبير في تحريك البعد الإعلامي لهذه الأحداث من خلال الاستفادة من أدوات الإعلام الحديث الإلكتروني، وشكل هذا الدور عامل منغص للتغطية الإعلامية المشوهة، حملات التحريض الإعلامي ضد الحراك السياسي المناهض لموقف السلطة، التي كان يقوم بها الإعلام الرسمي والإعلام الموالي للسلطة.

ولذلك شنت السلطة مع حلول حالة السلامة الوطنية حملة للانتقام أولاً من كل الصحفيين الذين ساندوا الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في فبراير ٢٠١١ ، وشاركوا في بعض الفعاليات التي شهدها ميدان اللؤلؤة، سواء المسيرة التي قام بها الصحفيون في ذات الميدان للتنديد بممارسات أجهزة الإعلام الرسمي أثناء فترة الاحتجاجات وما قامت به تلك الأجهزة من انحياز كامل تجاه السلطة ومن تأليب الفئات الاجتماعية على بعضها، أو الفعاليات الأخرى التي شهدها الميدان، وهي فعاليات ثقافية وفنيّة وحوارات وندوات سياسية مختلفة.

وثانياً، كانت حملة استهداف مذهبي، إذ تمّ فصل عشرات الصحفيين والعاملين في مختلف الصحف المحليّة وأجهزة التلفزيون بسبب انتماءتهم المذهبي ، وطردت صحيفة "الأيام" ١٠ موظفين على الأقل، وتلفزيون البحرين ٧ على الأقل، وصحيفة "البلاد" أكثر من ٢٠ صحفياً وموظفاً، ، وصحيفة "الوطن" أكثر من ٣٠ صحفياً وموظفاً أيضاً.

في مساء الخامس من أبريل٢٠١١ ، عرض تلفزيون البحرين برنامجاً حول الصحافيين الذين شاركوا في الحراك السلمي في ميدان اللؤلؤة، إنه برنامج للتشهير بأولئك الصحافيين ونعتهم بأبشع الصفات، تم فيه عرض صور فوتوغرافية لمسيرة قام بها الصحافيون أبّان احتجاجات فبراير ومارس في موقع الميدان لاستنكار التغطيات الإعلامية التي يقوم بها تلفزيون البحرين للاحتجاجات وما تضمنته من إساءات ومحاولات تشويه وتحريف للحقائق.

في كل صورة من تلك الصور الفوتوغرافية يجري التركيز على صورة أحد الصحفيين بوضع إشارة على وجهه مع كتابه اسمه، يعرف الصحافيون أن ذلك مقدّمة لملاحقتهم أمنياً.

فيصل هيات، هو أحد الصحافيين الذين عرضت صورته على تلفزيون البحرين في هذا البرنامج، وبعد يومين تلقى اتصالاً هاتفياً من مركز شرطة النعيم يطلب منه الحضور بهدف التحقيق، وتم التحقيق معه بشأن مسيرة الصحافيين في ميدان اللؤلؤة.

ووفقاً لما أفاد به هيات ، فانه عند مدخل مركز الشرطة، استقبل هيات بوضع عصابة بيضاء على عينيه، وتم اقتياده إلى دهليز من الغرف، انتهى به إلى مواجهة الجدار في واحدة منها، ثم أمر أحدهم بتقييد كلتا يديه من الأمام، وليبدأ سيل الشتائم وأقبح النعوت والسباب التي تطعن في معتقده الديني "ابن المتعة، الرافضي، المجوسي، .. إلخ".

بعد دقائق، أصدر أحدهم أمراً بتوصيل يديه المقيدتين إلى رجليه، وإلقائه على بطنه، بحيث يكون وجهه مواجهاً للأرض، وقدماه ويداه موثقتان معاً، ومرفوعتان للخلف، ولينهال أحد الجلاّدين بالضرب على قدمه بأنبوب مرن بصورة متواصلة، الأمر الذي جعل هيات لا يقوى على المشي بعدها من شدّة الألم.

بعد ذلك، تم نقل هيات إلى غرفة أخرى، وليبدأ التحقيق الممزوج بالإهانات والتعذيب حول مشاركته في الدوار، ولينتقل بعدها إلى وجبة تعذيب أخرى بضربه على رجله بالأنبوب المرن أيضاً، وبعدها تمّ سؤاله عن "اليد التي يكتب بها؟"، فأجاب هيات بأنه يكتب بكلتا يديه، ليبدأ حينها الجلاّد بضربه بالأنبوب المرن على كلتا يديه بصورة متواصلة، مع سيل من الشتائم والإهانات.

في اليوم الثاني، حضر ٤-٥ أشخاص، وأخذوا هيات إلى إحدى الغرف، ليبدأ حينها الضرب المبرح والمتواصل بالأنبوب المرن، وبربطة من الأسلاك التي تستخدم للتوصيل الكهربائي، واللكمات والرفس، إلى درجة شعر بها هيات بأنّه سيفارق الحياة، أعيد بعدها ليتناول وجبة الغداء، وبعد نصف ساعة أعيد إلى غرفة التعذيب لينال ذات الضرب المبرح مجدداً، وفي طريق إعادته لغرفة التوقيف عبر ممرات المركز، قام أحد رجال الأمن بإنزال بنطاله والتصريح برغبته الجامحة في الاعتداء الجنسي عليه، ليدخل هيات في نوبة بكاء واستجداء وسط ضحكات رجال الأمن، وحينها بادر أحدهم بتوجيه هيات نحو الجدار وتحسس أجزاء من جسم هيات ولصق جسمه بمؤخرة جسد هيات.

استمرت وجبات التعذيب والضرب الذي كان يتعرّض له هيات طوال الثلاثة عشر يوماً التي قضاها في مركز شرطة النعيم، شارك فيها رجال أمن وضبّاط من الجيش حضروا خصيصاً للاعتداء على هيات بحسب ما يروي، وفي اليوم الأخير حضر أحدهم، وقام بصب مادة سائلة على رأس هيات والأخير معصوب العينين، وأمسك رأسه ليضرب به كل الأبواب، وذهب به لإحدى الحاويات التي كان ينبعث منها رائحة البنزين، وأخبره بأنه سيتم حرقه بالبنزين، وقطع يده ولسانه.

بعد مركز النعيم، تم نقل هيات إلى مركز الحوض الجاف، حيث بقي هناك طوال فترة اعتقاله، ذاق خلاله وجبات الضرب اليومي، بالإضافة إلى إجباره على تنظيف حاويات القمامة ودورات المياه ومرافق مركز الاعتقال.
لم يكن هيات الوحيد من الصحفيين الذين تمّ استدعاؤهم إلى مركز شرطة النعيم وتعريضهم لصنوف التعذيب والإهانات والتحقيق الأمني، حيث تمّ استدعاء عدد من الصحفيين العاملين في بعض الصحف المحليّة، من بينهم صحفي جريدة البلاد علي جواد، و صحفيي جريدة الأيام باقر زين الدين، أمير البقالي، حبيب عبدالله، وحسين العصفور، وصحفيتا جريدة الوسط أماني المسقطي وندى الوادي، وصحفية جريدة الوطن منى النشابة، والصحفي السابق في جريدة الوقت والمدوّن عباّس المرشد، وتعرّض بعضهم للاعتقال لأيام متواصلة، كالمرشد الذي قضى شهرين في الحبس لتهم تتصل بكتابته وما تتضمنها من أراء مناهضة للسياسة السلطة.

كما تمّ مداهمة منازل عدد من الصحفيين واعتقالهم بعد تكسير منزلهم، من بينهم الصحفي بجريدة الوسط حيدر محمد حيث داهم منزله ٣٠ رجل أمن مقنّع وقاموا بتفتيشه ومصادرة أجهزة إلكترونية كانت فيه واعتقل على أثر ذلك وبقي في التوقيف ، حيث تعرض لممارسة خطيرة ، حيث أخذ للمشنقة ووضع الحبل في رقبته وطلب منه التوصية، في اسلوب رعب لم يخطر على بال أحد من المجتمع !!

وكذلك استهدفت أجهزة الأمن الصحيفة المستقلّة الوحيدة في البحرين "الوسط"، إذ في البداية تعرضت لهجوم على مطبعتها في أول أيام حملة القمع والتمهيد لفرض حالة السلامة الوطنية "حالة الطوارئ" وبالتحديد في يوم ١٤ مارس ٢٠١١ حيث قام عشرات من الرجال المسلّحين بالسكاكين والهروات، وذلك وفقاً لما أفاد به منصور الجمري، رئيس تحرير الصحيفة. وقد دخل المهاجمون مقر المطبعة عنوة، وهددوا الموظفين الذين كانوا يعدون لطباعة عدد اليوم من الصحيفة، ثم قاموا بتحطيم المطبعة مما أدى إلى تعطيلها، وذلك وفقاً لما أفاد به الجمري للجنة حماية الصحفيين.

وفي ٢ إبريل ٢٠١١، أصدرت السلطات ممثلة بهيئة شئون الإعلام قرار بوقف الصحيفة عن الصدور حتى إشعار أخر، وهو قرار يخالف حتى قانون المطبوعات السيئ الذي تطبقه السلطات، وثم أعادة السماح للصحيفة بالصدور في اليوم التالي بعد ممارسة السلطات ضغوطات كبيرة جداً على المستثمرين فيها لإجبارهم على إقالة رئيس تحريرها والتوقف عن أي تغطية للأحداث، وهو ما تحقق فعلاً في ذات اليوم، كما أنه تم إحالة رئيس التحرير في الجريدة منصور الجمري، ومدير التحرير وليد نويهض، ورئيس الأخبار المحليّة عقيل ميرزا مع أثنين من كبار صحفيها الأجانب إلى التحقيق ومن ثم المحاكمة بتهمة اختلاق أخبار كاذبة.

وجريدة "الوسط" كانت الجريدة الوحيدة التي تقوم بنشر فعاليات وبرامج ميدان اللؤلؤة أبّان الاحتجاجات، ونشرت صور المسيرات الضخمة التي نظمتها الجمعيات المعارضة أبّان الاحتجاجات، كما نشرت لحادثة اقتحام الميدان فجرً ١٧ فبراير ٢٠١١ وسردت الوقائع الميدانية للهجوم والتي كانت تخالف الرواية الرسمية التي نشرتها السلطة، وأطلقت على الواقعة اسم "الخميس الدامي"، فضلاً عن رئيس تحريرها كان ضيف على الكثير من القنوات الأجنبية كمصدر موثوق عن حقيقة ما يجري في البحرين، بنحو أجبر تلفزيون البحرين على مهاجمته بالاسم في برنامج مباشر واتهامهما بتزوير الواقع بشأن أحداث جامعة البحرين يوم ١٣ مارس ٢٠١١ في تصريحه لقناة CNN.

وبالإضافة إلى إحالة كبار محرّريها للمحاكمة، والتحقيق مع اثنين من صحافييها، قامت السلطات بطرد سكرتير التحرير في الجريدة علي الشريفي من البلاد، وهو عراقي الجنسية، كذلك فعلت مع صحفي أخر لديها هو الدكتور رحيم مزيد علي، وهو أيضاً يحمل الجنسية العراقية.

لقد كانت حملة انتقام شرسة ضدّ كل من تعاطف أو أيّد من الإعلاميين والصحفيين والناشرين والمدوّنين مطالب الاحتجاجات التي اندلعت في فبراير ٢٠١١ ، ترافقت مع حملة استهداف مذهبي للعاملين في وسائل الإعلام المحليّة، وجل تلك الممارسات توخت خلق حالة عامة من الخوف لدى كل الإعلاميين والمدونين من مزاولة أي نشاط يهدف إلى نشر الحقائق والممارسات التي كانت تقوم بها السلطة ضدّ الحركة الاحتجاجية، أو أي رأي مخالف للسلطة وأجهزتها الإعلامية والأمنية. ((**مرفق ملحق رقم ١ يتضمن قائمة بأسماء بعض الصحفيين والإعلاميين البحرينيين والانتهاكات التي تعرّضوا لها**))

٦ ـ معاقبة المدوّنين ونشطاء الإعلام الإلكتروني: الحصار الإلكتروني/ النشاط الإلكتروني جريمة:
لقد تعاملت السلطات الحكومية مع "النشاط الإلكتروني المعارض لها" بوصفه جريمة يعاقب عليها القانون، ولذلك فمصير كل من يقوم بأي ممارسة في هذا السياق الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب ثمّ السجن لسنوات.

كان أساس انطلاق الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في فبراير ٢٠١١ دعوة تم تبادلها عبر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية بجعل يوم الرابع عشر من فبراير ٢٠١١ يوماً لخروج مسيرات تطالب بتحوّل ديمقراطي حقيقي، بوصفه يوم الغضب البحريني على غرار يوم الغضب التونسي والمصري.

إنها دعوات شبابية بحتة، عمدت إلى تكوين مجموعة عبر الفيسبوك، وتلتها مجموعات أخرى في ذات الموقع ودعوات في مواقع إلكترونية أخرى، منها "تويتر"، ومنها المنتديات والمواقع الإلكترونية المختلفة.

وخلال فترة الاحتجاجات في فبراير ومارس ٢٠١١، بلغ النشاط الإلكتروني أوجّه على صعيد دعم مطالب التحوّل الديمقراطي والتحشيد للفعاليات والبرامج المختلفة التي شهدها ميدان اللؤلؤة.

وشهد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي طفرة كبيرة، سواء على صعيد المشاركات اليومية بالآراء والانطباعات وتبادل الأخبار والأنشطة والفعاليات والتحليلات، أو على صعيد فتح حسابات ومجموعات جديدة في موقع فيسبوك لدعم الاحتجاجات أو مطالب محدّدة أو رصد أخبار الحراك الشعبي.

وعملت تلك الوسائل الإلكترونية الاجتماعية والتي شارك فيها الآلاف على نقل الوقائع الميدانية أولاً بأوّل، فكان المشاركون وأصحاب المجموعات الإلكترونية يتنافسون على نقل الأخبار بالصوت والصورة، بما أعجز الإعلام الحكومي الذي كان يعمل جاهداً على تشويه تلك الاحتجاجات باختلاق أخبار كاذبة وفبركة صور غير حقيقية أو بث صور قديمة لفعاليات موسمية ودينية معيّنة بهدف إضفاء الطابع المذهبي على تلك الاحتجاجات، وتأزيم الأوضاع باختلاق فتن طائفية، فكانت تلك الصور والمقاطع المسجّلة التي تبّثها وتتداولها تلك المواقع تدحض كل تلك الافتراءات الحكومية.

ولذلك عمدت الأجهزة الأمنية ومنذ اليوم الأوّل بعد فض اعتصام الميدان في السادس عشر من مارس٢٠١١ ، إلى ملاحقة المدونين الإلكترونيين وإداريي المجموعات والمنتديات الإلكترونية، تلك المواقع والمنتديات التي فضحت انحياز الإعلام الحكومي الكبير ضد المتظاهرين السلميين، وشروعه في حملة ممنهجة لتشويه صورتهم وتأليب الفئات الاجتماعية الأخرى ضدّهم بافتعال حوادث وهمية أو تفسير حوادث ما بنحوٍ طائفي.

لقد أفرزت تلك الحملة الأمنية، استهداف المئات من المدونين على تلك المواقع الإلكترونية، منهم طلبة مدارس وجامعات، وموظفين في وزارات وهيئات حكومية.

الشهيد زكريا راشد العشيري، الذي اتخذ هذا التقرير مما تعرض له افتتاحية تساعد قارئه على الاستعداد لما سيعرض عليه من انتهاكات فيه، فعرض في مقدمته ملخص قصته، بوصفها حالة تعكس بلغة بليغة الثمن الذي قبضته السلطة في البحرين من الإعلاميين لقاء المحافظة على حرية قلمهم، كان واحد من هؤلاء، إذ اعتقل هو رفيقيه بسبب ِإشرافهم على منتدى الكتروني يحمل أسم قرية الدير التي ينتمون لها "شبكة الدير/دير نت"، وجرى التحقيق معهم بشأن هذا المنتدى، واعترفت وزارة الداخلية في بيان رسمي بأن اعتقاله كان بسبب هذا المنتدى وما بثه من أخبار ومقالات عن الأحداث لا توافق روايتها، فهي بعبارتها أخبار كاذبة، واستشهد تحت وقع التعذيب بعد ٧ أيام من اعتقاله في داخل زنزانته، فيما بقي رفيقيه معتقلين حتى ما يقرب من أربعة أشهر إذ أفرج عنهما في منتصف يوليو ٢٠١١ بعد ان تعرضوا للتعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية.

حسين مشهدي، هو مؤسس منتدى إلكتروني تحت اسم "ملتقى ثوّار البحرين"، تأسس المنتدى أبّان فترة الاحتجاجات في فبراير ٢٠١١ ، واضطلع برصد أخبار وفعاليات الحراك الشعبي المُطالب بالديمقراطية.

في السابع عشر من أبريل ٢٠١١ ، داهمت قوّات الأمن منزل والد مشهدي، حيث يسكن مشهدي في شقة صغيرة بمنزل والده، لم يكن مشهدي حينها في المنزل، الأمر الذي جعل قوّات الأمن تعتدي بالضرب المبرح والإهانات ضدّ ٣ من إخوته وتهديد أخواته وإهانتهن، سرقت القوّات ذهب زوجة مشهدي، وجهاز حاسوب، وصور حفلة زواج نسائية، وكسّرت أثاث الشقة، ثم اقتادت أحد إخوة مشهدي كرهينة ريثما يسلّم الأخير نفسه.

في ذات الليلة، سلّم مشهدي نفسه لقوّات الأمن، بعد أن توجهت قوات الأمن لمنزل والد زوجته وشرعت في ضرب الآمنين هناك بهدف دلّهم على المكان الذي يختبأ فيه مشهدي، كما تمّ تهديد زوجته، وفي اليوم الثاني بعد الاعتقال وسيل الشتائم والضرب التي تعرّض لها أثناء ذلك، تم التحقيق معه، وإجباره على توقيع إفادة يقر فيها ببث أخبار كاذبة والتحريض على كراهية النظام.

أما علي عبدالإمام، فهو أحد أشهر النشطاء الإلكترونيين في البحرين والخليج، ومؤسس موقع "ملتقى البحرين"، ذو الشعبية الكبيرة بين المنتديات الإلكترونية في البحرين، حيث يمتلك الآلاف من النشطاء حسابات في ذات الموقع التفاعلي الذي اضطلع برصد الحراك السياسي في البحرين منذ تأسيسه في العام ٢٠٠٢م، ودعم المطالبة بالديمقراطية وحرية التعبير عبر الإنترنت.

تعرّض عبدالإمام إلى الاعتقال مرّتين منذ تأسيس المنتدى الإلكتروني، المرّة الأولى في العام ٢٠٠٥م، والأخرى في ٢٠١٠م، وأفرج عنه ضمن حملة الإفراج عن المعتقلين السياسيين أبّان الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد في فبراير- مارس ٢٠١١.

وبعد فضّ اعتصام الدوار منتصف مارس ٢٠١١، تم استهداف عبدالإمام مجدداً، إلاّ أن الأخير اختفى عن الأنظار، ولا يعرف أحد مكانه حتى الآن. قُدّم عبدالإمام للمحاكمة، وتم الحكم عليه غيابياً بالسجن لمدّة ١٥ سنة بمعيّة آخرين.

وبالإضافة إلى استهداف أصحاب المنتديات الإلكترونية، وأصحاب مجموعات التواصل الاجتماعي، عمدت أجهزة الأمن إلى استهداف الأفراد، ممّن يملكون حسابات شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، وكانوا خلال فترة الأحداث يعبّرون عن آرائهم السياسية المعارضة لاستبداد السلطة وممارساتها القمعية، وتأييدهم للتظاهرات والفعاليات المطالبة بالديمقراطية.

لقد كان المطلوب إسكات كل تلك المواقع وإيقاف تلك الحسابات التي استمرّت بعد فض اعتصام الميدان في كشف الممارسات التي تقوم بها أجهزة الأمن والانتهاكات الفاضحة ضدّ حقوق الإنسان والاعتداءات على منازل المواطنين ودور عبادتهم وإهانتهم واستهدافهم في نقاط التفتيش بناءً على مناطقهم، وفي الإدلاء بآرائها السياسية المعارضة للسلطة والمؤيّدة لإصلاحات ديمقراطية حقيقية.

وفيما شرعت أجهزة الأمن باستهداف مشاهير المدوّنين على تلك المواقع الإلكترونية سواء على صعيد الحسابات الشخصية أو المجموعات أو المنتديات، اضطلعت وزارات وأجهزة الحكومة وعبر لجان التحقيق التي شُكلت في كل وزارة وهيئة حكومية، بملاحقة المدوّنين الآخرين، عبر استهدافها لموظفيها على أساس مشاركاتهم الإلكترونية في الفيس بوك وتويتر، وقامت العديد من تلك الوزارات بإيقاف موظفين عن العمل بسبب مشاركاتهم على تلك المواقع الإلكترونية أو فصلهم عن العمل، فيما أحالت آخرين إلى النيابة العامّة، وتعرّض بعض الموظفين للاعتقال بسبب ذلك.

وتعرّض نشطاء إلكترونيون في موقعي "فيسبوك" و "تويتر" بسبب مشاركاتهم وتغريداتهم المؤيدة للحراك المطالب بالديمقراطية إلى الملاحقة الأمنية، منهم صحفيون بارزون، وهم: رئيس تحرير جريدة أسواق الأسبوعية عباس بوصفوان، كاتبة عمود "على الوتر" المشهور بصحيفة الوقت سابقاً لميس ضيف، صحفي الشؤون الثقافية بجريدة الوقت سابقاً حسين مرهون، صحفي الشؤون الثقافية بجريدة الوقت سابقاً علي الديري، وقد غادروا البلاد قبل أن تصدر مذكّرات اعتقالهم، فيما تم مداهمة منزل الناشط الفيسبوكي عباس الجمري وإرسال تهديدات إليه، قرر بعدها مغادرة البحرين.

أما المدوّن المشهور والكاتب الصحفي بجريدة الوقت سابقاً عباس المرشد فقد تم اعتقاله بعد استدعائه في مركز شرطة النعيم في العاشر من مايو، وأفرج عنه في ١١ يوليو ٢٠١١ بعد التحقيق معه ومحاكمته أمام محكمة السلامة الوطنية ذات الطبيعة العسكرية بتهم تتصل بنشاطه الإعلامي.

الأمر ذاته حصل للمدوّن المشهور والملقّب بـ "الأب الروحي للمدونين البحرينيين" محمود اليوسف، حيث تمّ اعتقاله بعد مداهمة منزله بالمحرّق في ٣٠ مارس ٢٠١١ ، وأفرج عنه بعد يومين، كما تم مداهمة منزل الصحفية السابقة في جريدة الوقت ياسمين خلف بسبب مشاركاتها في موقع "فيس بوك".

وتعرّضت المدونة باسمة القصّاب أيضاً للتحقيق من لجنة تم تشكيلها في الوزارة التي تعمل بها وهي وزارة التربية والتعليم، ولاحقاً تم إيقاف القصّاب عن العمل. ((**مرفق ملحق رقم ٤ يتضمن قائمة بأسماء بعض المدوننيين والانتهاكات التي تعرّضوا لها**))

٧ ــ خلاصة التقرير:

أن تتبع الانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميين سواء من المحترفين أو الهواة ممن اتخذوا موقف غير مرضي للسلطة سواء بالقيام بدور مناهض للحملة الإعلامية التي شنتها على الأحداث الأخيرة أو باتخاذ موقف محايد رافض للانخراط في حملتها الإعلامية، سواء من حيث نوعية هذه الانتهاكات ووتيرة تحركها وتصاعدها، تقود إلى استخلاص العديد من المؤشرات على أن هذه الانتهاكات كانت في إطار سياسة عقابية تنتهجها السلطة لهؤلاء، بغية منعهم من ممارسة دورهم الإعلامي الحر بشأن الأحداث الأخيرة والانتهاكات التي تقوم بها السلطة لحقوق الإنسان، وردع البقية عن التفكير في ممارسة مثل هذا الدور.

إذ لا يمكن القبول بأن مجموعة من المؤسسات الصحفية تقوم بفصل ومعاقبة صحفيين تابعين لها في وقت متزامن ولذات الأسباب دون رابط عضوي ما بين هذه الأعمال يتمثل في وجود توجيه رسمي للقيام بذلك، وأن انطلاق الاستدعاء الأمني للصحفيين كان بعد برنامج تشهيري عرض على التلفزيون الرسمي خصص لاستعراض صور وأسماء الصحافيين الذين شاركوا في الاحتجاجات وشن حملة إساءة وتخوين ضدهم، وأن الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطات الإدارية ممثلة في هيئة الإعلام والقضائية ممثلة في النيابة العامة ضد صحيفة الوسط المستقلة، انطلقت مع برنامج تشهيري خصص لمهاجمتها والإساءة لها ولرئيس تحريرها.

كما أن تتبع هذه الانتهاكات يقود إلى نتيجة أكثر أهمية، تتمثل في طبيعة انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها السلطة، إذ أن استهداف الصحفيين والإعلاميين وعلى وجه الخصوص المصورين من المحترفين والهواة كان مرتبط حتماً بالانزعاج مما تسبب فيه هؤلاء من كشف الكثير من الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات، وإيضاح حقيقة الأحداث الأخيرة وإبطال مفعول التشويه الذي مارسته السلطة، وبالتالي لا يمكن القبول بأن تلك الانتهاكات كانت أفعال غير منظمة ويرتكبها موظفين لا يملكون سلطات في مستوى تؤهلهم للتنسيق مع هيئة الشئون الإعلام لمهاجمة الصحفيين والصحافة المستقلة واتخاذ إجراءات ضدهم لوقف نشاطهم قدر الإمكان، أو تحريك النيابة العامة والنيابة العسكرية والجهات الأمنية للتحقيق مع هؤلاء والقبض عليهم.

الملاحق

١. ملحق رقم ١ قائمة أسماء بعض الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام المحليّة من البحرينيين الذين تعرضوا لانتهاكات متصلة بنشاطهم الصحفي.
٢. ملحق رقم ٢ قائمة بأسماء بعض صحافيو وكالات الأنباء الخارجية والصحف والقنوات الأجنبية الذين تعرضوا لانتهاكات متصلة بنشاطهم الصحفي.
٣. ملحق رقم ٣ قائمة بأسماء بعض المصورون المحترفين والهواة الذين تعرضوا لانتهاكات متصلة بنشاطهم.
٤. ملحق رقم ٤ قائمة أسماء بعض المدون الإلكترونيين الذين تعرضوا لانتهاكات متصلة بنشاطهم.

ملحق رقم ١
أسماء بعض **الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام المحليّة** من البحرينيين
الذين تعرضوا لانتهاكات متصلة بنشاطهم الصحفي

	اسم الصحفي	الوظيفة	الوسيلة الإعلامية	الانتهاك
١	باقر زين الدين	صحافي	صحيفة الأيام	فصل عن العمل، تحقيق أمني
٢	علي البزاز	رسام كاريكتير		فصل عن العمل
٣	محمد المغني	صحافي اقتصادي		فصل عن العمل
٤	عصمت الموسوي	كاتبة عمود		فصل عن العمل
٥	حسين الصباغ	صحافي		فصل عن العمل
٦	أمير البقالي	صحافي رياضي		فصل عن العمل، تحقيق في مركز الشرطة
٧	حبيب عبد الله	صحافي رياضي		فصل عن العمل، تحقيق في مركز الشرطة
٨	حسين العصفور	صحافي رياضي		فصل عن العمل، واعتقال لمدّة أيّام
٩	حسين الدرازي	صحافي رياضي		فصل عن العمل
١٠	حسين العالي	تحديث بيانات الموقع الإلكتروني		فصل عن العمل
١١	حسين خلف	صحافي	صحيفة البلاد	فصل عن العمل
١٢	عادل المرزوق	رئيس الأخبار المحليّة		فصل عن العمل، إصدار مذكرة باعتقاله
١٣	محمد السواد	صحافي		فصل عن العمل
١٤	أحمد الحدّاد	محرّر ديسك		فصل عن العمل
١٥	مرتضى بدر	كاتب عمود		فصل عن العمل
١٦	فيصل هيات	صحافي رياضي		فصل عن العمل
١٧	محمد العرادي	مصور		فصل عن العمل، اعتقال
١٨	علي جواد	مخرج صحافي		فصل عن العمل، اعتقال
١٩	محمد المخلوق	محرر		فصل عن العمل

٢٠	حسين الغديري	رئيس قسم الديسك		اعتقال، فصل عن العمل
٢١	فاضل عنان	صحافي		فصل عن العمل
٢٢	صلاح الحايكي	محرر		فصل عن العمل
٢٣	سعيد عباس	محرر	صحيفة البلاد	فصل عن العمل
٢٤	حسين السعيد	محرر		فصل عن العمل
٢٥	عبدالله علاوي	صحافي		فصل عن العمل
٢٦	جاسم الصباغ	محرر		فصل عن العمل
٢٧	حسين عبدالعال	مخرج صحافي		فصل عن العمل
٢٨	سيدحسين سيدباقر	مندوب إعلانات		فصل عن العمل، اعتقال
٢٩	منصور الجمري	رئيس التحرير		تحقيق جنائي، إحالة للقضاء
٣٠	وليد نويهض	مدير تحرير		تحقيق جنائي، إحالة للقضاء
٣١	عقيل ميرزا	رئيس الأخبار المحلية		تحقيق جنائي، وإحالة للقضاء
٣٢	علي الشريفي (عراقي)	سكرتير التحرير		المحاكمة والطرد من البحرين
٣٣	د.رحيم مزيد علي (عراقي)	مدير التطوير		الطرد من البحرين
٣٤	حيدر محمد النعيمي	صحافي	صحيفة الوسط	اعتقال
٣٥	أماني المسقطي	صحافي		استدعاء وتحقيق
٣٦	محمد المخرق	مصور		الاعتداء بالضرب (١٣ مارس)
٣٧	ندى الوادي	صحافية		استدعاء لمركز شرطة وإجبارها على توقيع إفادة مفادها الدعوة لإسقاط النظام
٣٨	ريم خليفة	صحافية		قائمة الخونة
٣٩	هاني الفردان	صحافي		قائمة الخونة
٤٠	قاسم حسين	صحافي		قائمة الخونة
٤١	كريم فخراوي	عضو مؤسس		اعتقال، التعذيب حتى الموت
٤٢	عيسى إبراهيم	مصور		المنع من السفر
٤٣	عباس بوصفوان	رئيس تحرير	صحيفة أسواق	مذكّرة اعتقال "وهو خارج البلاد حالياً"
٤٤	جميل الشويخ	مصوّر	موقع الوفاق	اعتقال
٤٥	هدى المشاخيل	معد برامج وأرشيف		فصل عن العمل
٤٦	رجاء رحمة	معد برامج وأرشيف		فصل عن العمل
٤٧	أحمد الفردان	معد برامج وأرشيف	هيئة الإذاعة والتلفزيون	فصل عن العمل
٤٨	حسين الحليبي	معد برامج وأرشيف		فصل عن العمل
٤٩	محمد الفقا	معد برامج		فصل عن العمل

		وأرشيف		
٥٠	جعفر العلوي	معد برامج وأرشيف		فصل عن العمل
٥١	وفاء العم	مذيعة تلفزيونية		فصل عن العمل
٥٢	لميس ضيف	كاتبة ومدونة	صحف خليجية	قائمة الخونة
٥٣	باسمة القصاب	كاتبة ومدونة	صحف عربية	التحقيق ثلاث مرّات، فصل عن عملها في وزارة التربية والتعليم
٥٤	جوادعبدالوهاب	صحافي	اتحاد الصحافة الخليجية	التشهير الإعلامي في تلفزيون البحرين
٥٥	حسين عبدعلي	مخرج صحافي	صحيفة الوطن	فصل عن العمل
٥٦	منى النشابة	صحافي		فصل عن العمل، استدعاء وتحقيق
٥٧	زينب عبدالأمير	صحافي		فصل عن العمل
٥٨	عبدالله حسن	رئيس قسم التصوير		فصل عن العمل، اعتداء، واعتقال (١٨ مايو)
٥٩	عبدالله عاشور	صحافي		فصل عن العمل
٦٠	محمد الغسرة	صحافي		فصل عن العمل
٦١	حسين الماجد			فصل عن العمل
٦٢	علي مهنا	رئيس قسم التصحيح		فصل عن العمل
٦٣	زكريا المبشر	قسم الصف		فصل عن العمل
٦٤	اسماعيل السقاي	مخرج صحافي		فصل عن العمل
٦٥	أحمد سرحان	مخرج صحافي		فصل عن العمل
٦٦	حسن البناي	مخرج صحافي		فصل عن العمل
٦٧	أحمد مرهون	قسم المسح الضوئي		فصل عن العمل
٦٨	عمار مهدي	قسم الأرشيف		فصل عن العمل
٦٩	عزيز عبدالرسول	رئيس قسم الأرشيف		فصل عن العمل
٧٠	حامد هيات	مخرج صحافي		فصل عن العمل
٧١	يونس منصور	صحافي رياضي		فصل عن العمل
٧٢	عيسى عباس	صحافي رياضي		فصل عن العمل
٧٣	محمود تقوي	صحافي رياضي		فصل عن العمل
٧٤	عبدالله عاشور	رئيس القسم الرياضي	صحيفة الوطن	فصل عن العمل
٧٥	سيد كاظم عبدالله	رئيس القسم الرياضي		فصل عن العمل
٧٦	طه علوي	صحافي اقتصادي		فصل عن العمل
٧٧	سوسن دهنيم	صحافي بقسم المحليات		فصل عن العمل
٧٨	رباض الشيخ	مدير التسويق		فصل عن العمل

		والإعلانات		
٧٩	حسين العبود	مندوب إعلانات		فصل عن العمل
٨٠	علي العالي	نائب رئيس قسم محليات	صحيفة الوطن	فصل عن العمل
٨١	محمد الجابر	مصحح لغوي		فصل عن العمل
٨٢	حسن علي	مصور		فصل عن العمل
٨٣	جواد الخباز	مصور		فصل عن العمل
٨٤	فهد ابراهيم	مصور		فصل عن العمل
٨٦	علي القميش	محرر صحافي ومدوّن	صحيفة الأيام وموظف بهيئة شؤون الإعلام	تم فصله من هيئة شؤون الإعلام

ملحق رقم ٢

أسماء بعض صحافيو وكالات الأنباء الأجنبية والصحف والقنوات العالمية

الذين تعرضوا لانتهاكات متصلة بنشاطهم الصحفي

	اسم الصحافي	الوظيفة	الوسيلة الإعلامية	الانتهاك
١	مازن مهدي	مراسل	وكالة الأنباء الألمانية	اعتقال وتحقيق (٢٢ مايو ٢٠١١)، تم تعذيبه بالصعقات الكهربائية وشتمه وإساءة معاملته
٢	نزيهة سعيد	مراسلة	تلفزيون فرنسا٢٤	احتجاز لساعات وتحقيق (٢٢ مايو ٢٠١١)، تم الاعتداء عليها بالضرب والشتم
٣	اتالي جيليت	مراسلة	تلفزيون فرنسا٢٤	احتجاز لساعات واستجواب وتفتيش وتنزيل كافة الصور وتسجيلات الفيديو (٥ يوليو٢٠١١م)
٤	برادلي هوب	مراسل	لصحيفة الناشيونال	احتجاز لساعات واستجواب وتفتيش وتنزيل كافة الصور وتسجيلات الفيديو (٥ يوليو٢٠١١م)
٥	تولا فلاهو	مراسلة	شبكة سي بي إس	إطلاق الرصاص المطاطي على سيارتها (مارس ٢٠١١م)
٦	ميغيل ماركيز ،	مراسلة	اي بي سي نيوز	الاعتداء بالضرب من رجال الأمن (١٧ فبراير ٢٠١١م)
٧	أليكس ديلمار- مورغان	مراسل	وول ستريت جورنال	احتجاز لساعات (١٦ مارس ٢٠١١)
٨	آمبر ليون	مراسلة	سي ان ان	احتجاز لساعات ومسح صور التقطتها (٣٠ مارس ٢٠١١م)
٩	محمد جمجوم	مراسل	سي إن إن	الطرد من البحرين (١٦ مارس ٢٠١١)
١٠	جوني ميلر	مراسل	برس تي في	الطرد من البحرين (١٦ مارس ٢٠١١)
١١	فريدريك ريشتر	مراسل مقيم في	رويترز	الطرد من البحرين (١٠ مايو ٢٠١١)

		البحرين		
١٢	فينيان كانينغهام	مراسل	تايمز الأيرلندية	الطرد من البحرين (١٩ مايو ٢٠١١م)
١٣	بلال راندیري		قناة الجزيرة	منع من دخول البلاد (١٧ فبراير ٢٠١١)
١٤	عمر شاتريوالا		صحفي حر	منع من دخول البلاد (١٧ فبراير ٢٠١١)
١٥	سورايا ليني		قناة الجزيرة الأنجليزية	منع من دخول البلاد (٢١ فبراير ٢٠١١)
١٦	مونيكا ج. بريتو		إلموندو	منع من دخول البلاد (٩ مايو ٢٠١١)
١٧	جيمس		الجزيرة الإنجليزية	منع من دخول البلاد
١٨	مي ولش	مراسل	الجزيرة الإنجليزية	منع من دخول البلاد
١٩	تشارلز	مراسل	الجزيرة	منع من دخول البلاد

ملحق رقم ٣

أسماء بعض **المصورين المحترفين والهواة** الذين تعرضوا لانتهاكات متصلة بنشاطهم الصحفي

	اسم المصور	النشاط الإعلامي	الانتهاك
١	مجتبى سلمت	تصوير	اعتقال وتحقيق (١٧ مارس- ١٥ أبريل ٢٠١١م)
٢	حسين عباس سالم	تصوير	اعتقال وتحقيق (٢٨ مارس ٢٠١١م)
٣	محمد الشيخ	تصوير	اعتقال وتحقيق (١١ مايو ٢٠١١م)
٤	سعيد ضاحي	تصوير	اعتقال وتحقيق (١٥ -١٦ مايو ٢٠١١م)
٥	علي عبدالكريم الكوفي	تصوير	اعتقال وتحقيق (١٥- ٢٠ مايو ٢٠١١م)
٦	حسن النشيط	تصوير	اعتقال وتحقيق (١٥- ٢٠ مايو ٢٠١١م)
٧	زينب الستراواي	تصوير	اعتقال وتحقيق (٢٢ مايو٢٠١١م، لعدّة ساعات)
٨	نضال نوح	تصوير	اعتقال وتحقيق (١٨ مايو ٢٠١١م)
٩	حسن سلمان معتوق	تصوير	اعتقال وتحقيق (٢٣ مارس ٢٠١١م)- اتهم بفبركة صور الجرحى وحكم بالسجن ٣ سنوات) – يعمل ممرض
١٠	حسين مرزوق	تصوير	اعتقال وتحقيق (٨ فبراير ٢٠١١م) – حوكم بتهمة نشر صور هدفها تشويه صورة البحرين في الخارج بسجن ٨ سنوات، قال في جلسات المحاكمة بأنه تعرّض لتعذيب شديد
١١	نضال نوح	تصوير	اعتقال
١٢	سلمان المخرق	تصوير	اعتقال
١٣	حسين عبدالسجاد	تصوير	اعتقال
١٤	محمد العرادي	تصوير	اعتقال
١٥	محمد درويش	تصوير	اعتقال

١٦	حسن قمبر	تصوير	اعتقال
١٧	حسين الخال	تصوير	اعتقال
١٨	مكي مرهون	تصوير	اعتقال
١٩	زهير الشماع	تصوير	اعتقال
٢٠	صادق الدرازي	تصوير	اعتقال
٢١	محمود حسن	تصوير	اعتقال- اعتقل من مقر عمله في ألبا
٢٢	عبدالله أحمد سلمان	تصوير	اعتقال
٢٣	عمار أحمد	تصوير	اعتقال
٢٤	محمد المخرق	تصوير	اعتداء بالضرب من قبل رجال الأمن أثناء التغطية

ملحق رقم ٤

أسماء بعض **المدونين الإلكترونيين** الذين تعرضوا لانتهاكات متصلة بنشاطهم

	اسم الصحافي	الوسيلة الإعلامية	الانتهاك
١	علي عبدالإمام	مؤسس لموقع ملتقى البحرين الإلكتروني (بلوجر)	محاولة اعتقاله_ محاكمته غيابياً وصدور حكم قضائي ضده بالسجن بسبب نشاطه
٢	زكريا العشيري	ناشط في موقع الدير الإلكتروني	اعتقال وتعذيب حتى الموت
٣	أحمد يوسف الديري	ناشط في موقع الدير الإلكتروني	اعتقال
٤	حسين مرهون	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي، كتب مقالات في صحف عربية عن ثورة ١٤ فبراير	مذكرة باعتقاله، وهو خارج البحرين حالياً
٥	علي الديري	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي	تلقى تهديدات، قائمة الخونة
٦	محمود النشيط	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي	
٧	عباس الجمري	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي	فصل عن العمل، تهديد، مداهمة المنزل
٨	حسين مشهدي	مؤسس لموقع ثوار البحرين	مداهمة المنزل، اعتقال وتعذيب محاكمة
٩	محمد المسقطي	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي	تهديد بالقتل
١٠	مريم الخواجة	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي	تهديد بالقتل
١١	فاضل حمادي	مؤسس لموقع ثوار البحرين	مداهمة المنزل، اعتقال وتعذيب ومحاكمة
١٢	علي الجلاوي	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي	تلقى تهديدات، قائمة الخونة
١٣	عباس المرشد	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي	اعتقال، قائمة الخونة
١٤	محمود اليوسف	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي	اعتقال لمدة يومين، المنع من ممارسة أي نشاط إلكتروني
١٥	مجتبى المؤمن	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي	توقيف في المطار ٧ ساعات، المنع من السفر
١٦	ياسمين خلف	مدوّن في مواقع التواصل الاجتماعي (صحافية بجريدة الوقت سابقاً)	مداهمة المنزل
١٧	حمزة أحمد الديري	ناشط في موقع الدير الإلكتروني	اعتقال